

## مؤتمر العدالة؛ خطوة للإصلاح أم أزمة جديدة

وسط أجواء مشحونة و اضطراب شديد في العلاقة بين السلطة القضائية و النظام الحاكم، قام وفد من رؤساء الهيئات القضائية بزيارة لرئيس الجمهورية محمد مرسي يوم الأحد ٤/٢٨ الماضي. جاءت تلك الزيارة على خلفية الاحتقان الشديد الناتج عن تقديم مشروع قانون بتعديل قانون السلطة القضائية. في هذه الزيارة الرسمية، قدم رؤساء الهيئات القضائية مقترحا لرئيس الجمهورية بإقامة "مؤتمر ثانٍ للعدالة" يناقش فيه كل مشاكل النظام القضائي المصري و كيفية التغلب عليها، و قد قوبل ذلك الاقتراح بالموافقة من جانب رئيس الجمهورية، و الاستعدادات تجري الآن لإقامة ذلك المؤتمر في الأسابيع القادمة. فما هو مؤتمر العدالة هذا؟ و ماذا حدث في مؤتمر العدالة الأول؟ و لماذا التفكير في انعقاد هذا المؤتمر الآن؟ و أخيراً، هل من شأن إقامة هذا المؤتمر الآن إزالة حالة الاحتقان بين القضاء و النظام الحاكم، و كذا هل من شأنه إصلاح السلطة القضائية في مصر على الشكل المطلوب؟

مؤتمر العدالة هو منتدى كبير يعقد بحضور كل الأطراف ذات الصلة بالشأن القضائي و ذلك لمناقشة كل المشكلات و التحديات التي تواجه المنظومة القضائية و وضع الحلول و التصورات لعلاجها. و قد جاءت هذه التسمية من الاسم الذي أطلق على مؤتمر العدالة الأول الذي عقد في العام ١٩٨٦. ففي هذا العام عقد ذلك المؤتمر بحضور رئيس الجمهورية السابق حسني مبارك و قد قدم فيه العديد من الأوراق البحثية و الاقتراحات المهمة حول تدعيم استقلال القضاء و إنهاء سيطرة السلطة التنفيذية عليه و أيضا حول رفع كفاءة المؤسسة القضائية. و قد انتهى ذلك المؤتمر الأول للعدالة بإصدار توصيات محددة قابلة للتنفيذ شملت تقريبا كل جوانب الإصلاح القضائي. و قد جاءت هذه التوصيات في سبعة أقسام؛ من هذه الأقسام ما يتعلق بالتشريع، و تيسير إجراءات التقاضي، و نظام القضاء، و شؤون القضاة، و بالطبع ما يدعم استقلال القضاء. صدرت هذه التوصيات عن مؤتمر العدالة في أبريل من العام ١٩٨٦ مع مطالبة بعقد مؤتمر ثانٍ للعدالة في مارس من العام ١٩٨٧، إلا أنه لم يعقد مؤتمر العدالة الثاني طوال العقود الماضية .

لا أعرف تحديدا ما الذي دعا رؤساء الهيئات القضائية إلى تقديم اقتراح بعقد مؤتمر العدالة الثاني في مثل هذا التوقيت (مايو/يونيو ٢٠١٣) لعل السبب يكمن في محاولة إيجاد مخرج من الأزمة التي نشبت على خلفية طرح تعديل قانون السلطة القضائية. ما يعنيننا في هذا المقام هو ملائمة عقد هذا المؤتمر في هذا التوقيت، و هو ما أعتقد، و كثير من القضاة، إن لم يكن غالبيتهم، أن الدعوة لهذا المؤتمر آتية في غير وقتها و مكانها. فمن حيث مكان الدعوة؛ فقد قدم الاقتراح لرئيس الجمهورية في مقر القصر الرئاسي، كما أن الاجتماعات الأولية و التحضيرية تتم في مقر رئاسة الجمهورية، و هذا مما يشير إلى أن الموضوع برمته و كأنه يتم "بموافقة و رعاية" رئيس الجمهورية، في حين أن المسألة جميعها هي شأن قضائي خالص، ينبغي أن يتم بمبادرة و إدارة قضائية خالصة، و هو ما من شأنه أن يدعم صورة استقلال السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية. يضاف إلى ذلك أن ثمة شعور بعدم الرضا و الارتياح، لدى قطاع كبير من القضاة و السياسيين، إذ تجيء الدعوة لذلك المؤتمر لدى لقاء رئيس الجمهورية، و بتوجيهه، و هو نفسه من قام بالاعتداء على القضاء في عديد من المرات خلال فترة حكمه التي لم تتجاوز الشهور العشرة .

أما عن عدم ملائمة الدعوة لمؤتمر العدالة الثاني من حيث التوقيت، فالسبب لذلك واضح؛ إذ لا تخفى حالة الاستقطاب السياسي الشديدة التي تسود القضاء السياسي و الاجتماعي في مصر، و هي الحالة التي تؤدي لتعثر محاولات الإصلاح و التغيير إذا جاءت من أي طرف من الأطراف، إذ الجميع يشك في نوايا الطرف الآخر و مقاصده من اتخاذ خطوة من الخطوات. زيادة على ما تقدم، فلا يخفى أيضا حالة التوتر و التشكك الشديدة التي تسود العلاقة بين القضاء و السلطة الحاكمة و هو الأمر الكفيل بإجهاض أي محاولة حقيقية للإصلاح. المخرج مما تقدم، في تقديري، و قبل الحديث عن مؤتمر العدالة أو غيره من الخطوات الإصلاحية، هو العمل الجاد، من جميع الأطراف

في الحكم و المعارضة، على تخفيف حالة الاحتقان و الاستقطاب السائدة في البلاد، باتخاذ إجراءات لبناء الثقة، وصولاً لتحقيق حد أدنى من الأرضية المشتركة يكون من حق الجميع أن يقف عليها و ينطلق منها .

مسألة أخرى تتصل بعدم ملائمة توقيت انعقاد مؤتمر للعدالة، حيث إن معظم ما سيصدر عن ذلك المؤتمر من قرارات و توصيات – إذا انعقد – سيحتاج إلى وضعه في تشريعات و قوانين تصدر عن المجلس التشريعي المختص لضمان تنفيذها. المشكلة هنا أن مجلس الشورى – المختص بالتشريع الآن – غير مختص بإصدار هذا النوع من القوانين المتصلة بالسلطة القضائية. فمن ناحية، أعتقد أن مجلس الشورى المصري يمارس سلطة التشريع، جميعها، بشكل غير شرعي و قد تحدثت عن ذلك في مقال سابق (الإشارة إلى مقال The new Shura Council). كما أن مجلس الشورى هذا ما زال مطعوناً في شرعيته ونحن على أعتاب جلسة جديدة يوم ١٢ من مايو الحالي أما المحكمة الدستورية العليا للنظر في ذلك .

و من ناحية ثانية، و بافتراض أن لمجلس الشورى الحق الكامل في التشريع، فثمة مشكلة أخرى هي أن بعض القوانين تكتسب أهمية خاصة لكونها مرتبطة بالدستور و تأتي تنفيذاً لأحكامه و هي ما تسمى "القوانين المكملة للدستور"، هذا النوع من القوانين له خصوصية لدى مناقشته في البرلمان، و من ثم فالصحيح أن يختص بمناقشة هذه القوانين – و قانون السلطة القضائية من أهمها – البرلمان كاملاً بغرفتيه، لاسيما مجلس النواب الذي لم ينتخب بعد، لا مجلس الشورى منفرداً. على هذا الأساس، فقد قام نادي قضاة مصر برفع دعوى قضائية ضد رئيس الجمهورية و رئيس مجلس الشورى يطلب بموجبها منع مجلس الشورى من مناقشة و إصدار قانون السلطة القضائية، و هي الدعوى المتداولة الآن في محكمة القضاء الإداري.

لكل ما تقدم، لا أعتقد أن عقد مؤتمر العدالة خلال الأسابيع القادمة سيكون من شأنه تخفيف حالة الاحتقان و الاستقطاب السياسي القائم، كما أنه، في هذا الإطار و السياق، لا يمثل المدخل الصحيح للإصلاح القضائي المنشود. تجدر الإشارة إلى أن ما صدر عن مؤتمر العدالة الأول من توصيات – منذ سبعة و عشرين عاماً – لم ينفذ أياً منها، لاسيما التوصيات المهمة و المؤثرة، بالرغم من أن هذه التوصيات عالجت بشكل كبير مواضع الخلل في المنظومة القضائية المصرية و كيفية إصلاح الكثير من هذه المواضع، خلاصة القول هنا، أن الطريق مفتوحة و معروفة لمن يريد الإصلاح، غير أنه يبقى توافر العنصر الأهم للإصلاح؛ الإرادة السياسية .